

Distr.
GENERAL

S/1997/811
21 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الذي طلب مني المجلس بموجبه أن أقدم تقريرا أوليا في غضون ١٥ يوما من اتخاذ القرار بشأن الامتثال لأحكام الفقرة ١ من القرار، التي طالب المجلس فيها بأن يتخذ المجلس العسكري خطوات فورية للتخلي عن السلطة في سيراليون وإفساح المجال لإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى الحكم والعودة إلى النظام الدستوري.

٢ - وقد سبق أن قدمت، في رسالتي المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/1997/776)، تقييما للحالة الراهنة في سيراليون. ومن ثم فإنني سأقدم في هذا التقرير موجزا مقتضبا لما حدث في سيراليون وما يتصل بها من تطورات منذ ذلك التاريخ، وبخاصة الجهود التي بذلتها لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مسعى المفاوضات ومدى استجابة المجلس العسكري؛ والحالة الأمنية والإنسانية داخل سيراليون؛ والخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتعاون في تنفيذ القرار ١١٣٢ (١٩٩٧).

الجهود المبذولة في مسعى المفاوضات

٣ - اجتمعت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لتقييم الحالة الراهنة في سيراليون، ومناقشة القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، واعتماد استراتيجيات لتحقيق العودة المبكرة إلى النظام الدستوري في سيراليون. ولم يدع المجلس الثوري للقوات المسلحة إلى ذلك الاجتماع.

٤ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح، في البيان الذي اعتمده، بإعادة تأكيد مجلس الأمن تأييده للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة الناشبة في سيراليون، وبفرض المجلس جزاءات على النظام الحاكم غير الشرعي، ورحبت بتعيين مبعوثي الخاص لسيراليون. ودعتني اللجنة إلى أن أبذل مساعي الحميدة لكي يتم على وجه الاستعجال إنشاء فريق للاتصال بشأن سيراليون بغية تيسير توفير الدعم التقني والسوقي من المجتمع الدولي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معاونة لها على الاضطلاع بولايتها. وتجري المشاورات حاليا من أجل الاستجابة لهذا الطلب.

٥ - وأكدت اللجنة من جديد استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المجلس العسكري، على الرغم مما أسمته الاعتداءات والمضايقات المستمرة التي يرتكبها المجلس العسكري ضد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفقت على عقد اجتماعها التالي في كوناكري في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (غير الموعد فيما بعد إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)، رهنا بالشروط التالية: (أ) يجب أن تكون لدى ممثلي النظام الحاكم الولاية الضرورية للتفاوض؛ و (ب) يجب أن يكون حسن النية في التفاوض متوفرا لدى النظام الحاكم؛ و (ج) ينبغي التقييد بكل دقة بأن تكون المفاوضات في إطار ولاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بصيغتها الواردة في البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، المعقود في كوناكري في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/499، المرفق).

الحالة الأمنية

٦ - أفيد بوقوع مصادمات بين قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة وقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في فريتاون وحول جوي، التي تبعد عن فريتاون بمسافة ٢٥ كيلومترا، حيث ترابط قوات فريق المراقبين العسكريين، بعد أن تعرضت هذه القوات لهجوم من قوات المجلس الثوري. وتزيد التقارير بأن المجلس الثوري فقد إحدى طائرتيه الهليكوبتر الهجوميتين خلال الصدام الذي وقع في فريتاون وأن مقر قيادته العسكرية أصيب بأضرار فادحة. وأفيد بحدوث مصادمات مماثلة قرب بو و كينما في جنوب البلد. وأفيد بوقوع عدد من الإصابات بين المدنيين ولكن لم يتم التحقق من ذلك من مصادر مستقلة.

٧ - وتزيد التقارير أنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قامت طائرات تابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإسقاط بعض القنابل قرب مركز الاتصالات الخارجية في فريتاون وأن هذه القنابل لم تنفجر. وذكر أنه حدثت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر هجمة جوية على مرفق الإذاعة والتلفزيون في ليسيستر بيك، التي تبعد عن فريتاون بمسافة ١٠ كيلومترات، ولم تلحق أضرار بجهاز الإرسال.

٨ - وذكر أن نحو ٢٠٠ ١ من الجنود السيراليونيين، بمن فيهم قائد لواء كينما، مرقوا إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووردت تقارير تزيد بوقوع قتال بين قوات المجلس الثوري للقوات المسلحة وأفراد "الكاماجور" في منطقة حقول تونغو (الماس) في الشرق، وكذلك بين قوات المجلس الثوري ومقاتلي الجبهة المتحدة الثورية بهدف السيطرة على الموارد. ولا تزال أعمال النهب التي يزاولها أفراد مسلحون يرتدون الزي العسكري مستمرة. وقد سرقت معدات ومركبات

من تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (كبير) ومنظمة "Cause Canada". وتعرضت منازل بعض الشخصيات البارزة، بمن فيهم الرئيس كبه، وأسقف الكنيسة الميثودية المتحدة (وهو عضو أيضا في لجنة الوساطة المستقلة في فريتاون)، والسيد ديزموند لوك، رئيس لجنة توطيد السلام المنشأة بموجب اتفاق أبيدجان، للنهب أو إضرار النيران فيها من جانب رجال يرتدون الزي العسكري وعصابات من الشباب قام بتحريكها المجلس الثوري. وقد دنت هذه العصابات أيضا من مكاتب الأمم المتحدة ولكن الموظفين الوطنيين الذين يتولون حراسة المباني قاموا بردها على أعقابها.

٩ - ولا تزال الحياة المدنية معطلة تعطيلًا شديدًا. ولا يزال الإضراب العام عن العمل مستمرًا. وعلى الرغم من مناداة المجلس الثوري للقوات المسلحة ببدء العام الدراسي، يواصل المعلمون إضرابهم، ويقال إن الآباء لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس خوفاً من الحالة الأمنية وخشية أن يتعرض أبنائهم للاختطاف. ورفضت رابطة الصحفيين في سيراليون الامتثال لطلبات المجلس الثوري إعادة تسجيل الصحف وأصدرت بيانًا أعلنت فيه أن التسجيل لن يتم إلا حينما تعاد الحكومة المنتخبة ديمقراطياً إلى الحكم.

الحالة الإنسانية

١٠ - فيما يتعلق بالمجال الإنساني، قدمت إدارة الشؤون الإنسانية إلى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر سلسلة من التوصيات بشأن إجراءات الإعفاءات من الجزاءات والمسائل المتصلة بها. وشملت تلك التوصيات سبع فئات للإغاثة الأساسية والضرورية للحفاظ على الحياة كي تستثنى استثناءً فئويًا من الجزاءات المفروضة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي: المعونة الغذائية، والصحة، والمأوى والبقاء، والمياه والمرافق الصحية، والنظافة الصحية الشخصية والمجتمعية، وإنتاج الأغذية، والدعم التشغيلي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. و قدمت توصيات أخرى بشأن طرائق عمليات الإغاثة العابرة للحدود إلى سيراليون من البلدان المجاورة، والإبلاغ عن أنشطة المساعدة الإنسانية، ورصد تأثير الجزاءات على السكان المدنيين في سيراليون. وستواصل إدارة الشؤون الإنسانية الإبقاء على اتصالاتها الوثيقة بشأن هذا الموضوع مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١١ - وقدم منسق الشؤون الإنسانية لسيراليون أحدث تقرير له عن الحالة الإنسانية في سيراليون في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد عَمَم ذلك التقرير على نطاق واسع داخل الأمم المتحدة ونشر على نطاق أوسع على مجتمع الأنشطة الإنسانية. وذلك التقرير، هو والتقارير السابقة، لا يوفر سوى رؤية جزئية للحالة الإنسانية في سيراليون، حيث أن جميع الموظفين التابعين للأمم المتحدة وكثيرا من الموظفين الدوليين التابعين للمنظمات غير الحكومية لا يزالون خارج البلد. ومع ذلك فإن الحالة تعتبر خطيرة ولا تزال تتدهور. فعدد المشردين، الذين سَجَلوا لدى المنظمات الإنسانية خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، يناهز ١٠٠ ٠٠٠ شخص. بيد أنه يُعتقد أن العدد الفعلي للمشردين داخليا في الآونة الأخيرة يفوق ذلك بكثير. وقد أدى تلوث إمدادات المياه وتدهور أحوال المرافق الصحية في مخيم للمشردين داخليا في مقاطعة كينياما إلى تفشي مرض الإسهال الدموي بدءًا من أواخر أيلول/سبتمبر. وقد كشفت الدراسات الاستقصائية التغذوية عن وجود جيوب تعاني من سوء التغذية الشديد في المناطق الريفية وعن ازدياد

سوء التغذية لدى الأطفال عموماً. ومع ذلك، فإنه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن متوفراً في البلد من المعونة الغذائية سوى ٣٠٠٠ طن، وأفيد عن وجود عجز شديد في بو و ماكينني. وإمكانية الحصول على الغذاء من المصادر التجارية محدودة في المناطق الحضرية، بفعل ارتفاع الأسعار (التي زادت إلى ما يجاوز ثلاثة أمثالها منذ وقوع الانقلاب). أما الأجهزة الصحية فتوشك على الانهيار. ونتيجة لذلك، تُعزى نسبة ٣٠ في المائة من حالات وفيات الأطفال إلى تفشي وباء الحصبة. ففي مقاطعة واحدة فقط (كوينادوغو)، أفيد عن وقوع ٣٠٠٠ حالة وفاة خلال الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر. وارتفع عدد مواطني سيراليون الذين سجلوا أنفسهم بوصفهم لاجئين في البلدان المجاورة إلى ما يجاوز ٦٠٠٠٠ شخص. وأعداد السكان الذين انتقلوا بصفة مؤقتة إلى البلدان المجاورة تفوق ذلك بكثير، ولكن هؤلاء لم يلتصوا بعد الحصول على مركز اللاجئ.

ملاحظات

١٢ - لا تزال الحالة خطيرة في سيراليون، ولا يزال موقف المجلس الثوري للقوات المسلحة تجاه الجهود التي تبذلها لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يتسم بالمرابطة وبالإصرار الواضح على التمسك بالسلطة. ويتعرض السكان المدنيون حالياً لأضرار فادحة من جراء انهيار الحكم النظامي، ويبدوون في مواجهة ذلك درجة غير عادية من الجلد.

١٣ - وتمثل الحالة الإنسانية الخطيرة في ذلك البلد معضلة تواجه المجتمع الدولي، حيث أنه لا يمكن في ظل الأحوال السائدة ضمان أمن وسلامة الموظفين والإمدادات الإنسانية في ذلك البلد.

١٤ - ومن الظاهر حتى الآن أن المجلس العسكري لم يمثل للفقرة ١ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧). وإني أنتظر حالياً نتيجة المحادثات المقرر أن تعقد في كوناكري في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، التي يُفترض أن تبين ما إن كان قد حدث أي تغيير في الموقف الذي يتخذه المجلس الثوري للقوات المسلحة حتى الآن. وقد قبل المجلس الثوري الدعوة الموجهة إليه من اللجنة لحضور المحادثات في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
